الهيئة المغربية لسوق الرساميل

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⵔⵕⴰⵏⵜ ⵏ ⵓⵅⵎⵎⴰⵎ ⵏ ⵖⵔⴰⵙⵏ

AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

المخطط الاستراتيجي برسم الفترة 2023-2021

ملف صحفي

نظرة موجزة عن الهيئة المغربية لسوق الرساميل

المهام والاختصاصات

تعتبر الهيئة المغربية لسوق الرساميل شخصية معنوية عمومية مكلفة بالسهر على حماية الادخار المستثمر في الأدوات المالية وحسن سير سوق الرساميل.

التحول الذي عرفته الهيئة سنة 2016 رافقته العديد من التغييرات التي عززت استقلاليتها وصلاحياتها.

مهام الهيئة المغربية لسوق الرساميل

- ضمان حماية الادخار المستثمر في الأدوات المالية؛
- السهر على المساواة في معاملة المدخرين، وشفافية ونزاهة سوق الرساميل والإفصاح عن المعلومات المالية للمستثمرين؛
- ضمان حسن سير سوق الرساميل والسهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية؛
- ضمان مراقبة نشاط مختلف الهيئات والأشخاص الخاضعين لها؛
- ضمان احترام الأشخاص والهيئات الخاضعين لمراقبتها للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال؛
- الإسهام في النهوض بالثقافة المالية للمدخرين؛
- مؤازرة الحكومة في تنظيم سوق الرساميل.

اختصاصات الهيئة

- مراقبة المعلومات والتأشير على بيانات المعلومات؛
- القيام بعمليات مراقبة ميدانية ومراقبة على الوثائق؛
- منح الاعتمادات والتراخيص للمتدخلين؛

- إصدار عقوبات تأديبية ومالية في حال ارتكاب مخالفات؛
- اللجوء للسلطة القضائية المختصة عند ضبط أي حدث من شأنه أن يشكّل مخالفة؛
- سن قواعد الممارسة المهنية والأخلاقية من خلال دوريات؛
- مؤازرة الحكومة في تنظيم سوق الرساميل.

الحكامة

تعتمد الهيئة المغربية لسوق الرساميل في حكامتها على جهازين جماعيين مستقلين: مجلس الإدارة وبرئاسة رئيسة الهيئة والمجلس التأديبي. ويتم تعيين مندوب حكومة من قبل الإدارة.

مجلس الإدارة

مع مراعاة الصلاحيات المسندة للرئيس وللمجلس التأديبي، يتمتع مجلس الإدارة بالصلاحيات والاختصاصات الضرورية لإدارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل وللقيام بالمهام المسندة لها. كما أن مجلس الإدارة يعكس أيضا تكافؤا بين ممثلي الإدارة والأعضاء المستقلين الذين يتم اختيارهم على أساس نزاهتهم وكفاءتهم في المجالين المالي والقانوني.

ويقوم المجلس بالمهام التالية:

- يصادق على الميزانية السنوية للهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- يحدّد القواعد والمساطر الجارية على مجلس الإدارة وعلى كافة مستخدمي الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- يدرس النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- يدرس تقرير مراقب الحسابات ويبت نهائيا في ملاحظاته؛
- يحدّد، باقتراح من الرئيس، الهيكل التنظيمي للهيئة المغربية لسوق الرساميل واختصاصات مختلف المديريات؛
- يمكنه توجيه طلب إلى الرئيس قصد إجراء تحقيق يدخل في إطار مهام الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

المجلس التأديبي

يتمتع المجلس التأديبي باستقلالية عن مجلس الإدارة، ويتشكل من ثلاثة أعضاء دائمين. يرأس المجلس قاض يتم تعيينه من قبل وزير الاقتصاد والمالية باقتراح من وزير العدل. ويضم عضوان يعينان بصفة شخصية من طرف مجلس الإدارة، على أساس النزاهة والكفاءة في المجالين القانوني والمالي.

وتتمثل مهمة المجلس التأديبي، من جهة، في التحقيق في الوقائع التي من شأنها أن تكون موضوع عقوبة يصدرها رئيس الهيئة، ومن جهة أخرى، في تقديم اقتراحات لرئيس الهيئة حول العقوبات التأديبية التي يراها مناسبة للوقائع المعنية وذلك بعد الانتهاء من دراسة الملفات.

نطاق التدخل

تتحقق الهيئة المغربية لسوق الرساميل من احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة، خاصة تلك التي تهم:

- العمليات المنجزة على الأدوات المالية؛
- الوسطاء الماليون؛
- مقاولات السوق؛
- ماسكو حسابات السندات؛
- المصدرون الذين يدعون الجمهور الى الاكتتاب؛
- الأشخاص المؤهلون لممارسة إحدى المهام الخاضعة للتأهيل من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

المخطط الاستراتيجي 2021-2023

يأتي المخطط الاستراتيجي الثاني للهيئة المغربية لسوق الرساميل في ظل ظرفية خاصة تأثرت بشكل كبير بجائحة فيروس كورونا والتي كانت لها تداعيات صحية واجتماعية واقتصادية غير مسبوقة في تاريخنا الحديث. وعلى غرار الاقتصادات الأخرى، صار من الضروري اتخاذ حزمة من التدابير القادرة على إعطاء دفعة قوية لدينامية الانتعاش الاقتصاد المغربي.

وبغية الانخراط في هذه الدينامية، يأخذ المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل الممتد على فترة ثلاث سنوات 2021-2023 في الاعتبار الدروس والتحديات المرتبطة بهذه الأزمة، ويتطلع إلى المساهمة في بناء اقتصاد أكثر جاذبية وأكثر تنافسية.

ونتيجة للمجهودات المتظافرة بين الهيئة المغربية لسوق الرساميل والمتدخلين في السوق وبناء على تجربة السنوات الأخيرة، جاء هذا المخطط الاستراتيجي الذي تقوده رؤية مركزية تتمثل في تعبئة الموارد المالية اللازمة عبر سوق الرساميل من أجل تمويل الانتعاش الاقتصادي مستندا على أربع مرتكزات أساسية تتفرع عنها عشر روافع ذات أولوية.

تعبئة الموارد المالية عبر سوق الرساميل من أجل تمويل الانتعاش الاقتصادي

1. تيسير الولوج للتمويل عبر سوق الرساميل
2. تبني إطار تنظيمي يتلاءم وضروريات الابتكار
3. تعزيز فعالية المنظومة الجديدة للرقابة من أجل حماية الادخار
4. تسريع وتيرة تحديث الهيئة انسجاما مع مخططها للتحول الرقمي

المخطط الاستراتيجي 2021-2023

المرتكز الأول

تيسير الولوج للتمويل عبر سوق الرساميل

يعتبر التمويل تحديا حيويا يواجه المقاولة في تطوير نشاطها وضمان استدامته. وإلى جانب طرق التمويل التقليدية، يأتي سوق الرساميل لاستكمال مجموعة أدوات التمويل المتاحة للمقاولات، إلا أن اللجوء إلى هذا السوق يبقى محدودا، مما يحرم المقاولات من مصادر تمويل هامة ومتنوعة.

آخذة بعين الاعتبار هذا المعطى، ستولي الهيئة اهتماما خاصا للمقاولات من أجل مواكبتها وتسهيل ولوجها إلى سوق الرساميل، ولا سيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها محرك الاقتصاد المغربي ومحور رهان الإنعاش الاقتصادي المنشود.

من جهة أخرى، تعتمد جاذبية السوق أيضا على إطار تنظيمي مرن يساير تطورات السوق ويرقى لتطلعات الفاعلين فيه. وفي هذا الصدد، ستدعم الهيئة المغربية لسوق الرساميل إحداث مثل هذا الإطار على وجه الخصوص، وستبذل جهودا خاصة لتنزيل النصوص التنظيمية الجديدة على أرض الواقع.

وأخيرا، لا يجب إغفال أهمية الرفع من مستوى الثقافة المالية للمدخرين والمستثمرين الذي بدوره يساهم في الرفع من جاذبية السوق. وتحقيقا لهذا الهدف، ستكثف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من أنشطتها وبرامجها المسخرة للثقافة المالية بهدف مزدوج، ألا وهو دعم المستثمرين والمدخرين الحاليين من جهة

والمساهمة في تشجيع ونشر ثقافة الادخار والاستثمار في الأدوات المالية بين العموم، من جهة أخرى.

تطوير مقاربة أكثر ملاءمة لحاجيات المقاولات وحاملي المشاريع

يوفر سوق الرساميل للمقاولات اليوم، في ظل جهود تطويره المستمرة، حزمة من الحلول المتلائمة مع حاجياتها كان آخرها إحداث سوق بديل ببورصة الدار البيضاء مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة بقواعد سير مخففة، بالإضافة إلى إحداث أقسام مخصصة للمستثمرين المؤهلين.

ومن المرتقب، استكمالا لهذه المنظومة، أن تطلق الهيئة المغربية لسوق الرساميل بمعية الفاعلين الرئيسيين في السوق عرضا متكاملا موجها خصيصا للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

كما ستسهر الهيئة المغربية لسوق الرساميل على تقريب مجموعة من المنتجات والخدمات المالية من حاجيات هذه المقاولات. ومن نفس المنطلق، ستحرص على تقديم الدعم اللازم لتطوير وتشجيع اللجوء إلى آليات التمويل البديلة كهيئات التوظيف الجماعي العقاري أو هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال أو صناديق التسنيد.

ومن المنتظر أن تلعب سوق الدين الخاص أيضا دورا هاما في تمويل المقاولات اعتبارا للإمكانات المالية الهامة التي توفرها و التي لم يتم استغلالها بعد على النحو المطلوب، وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات سيتم اتخاذها لتنشيط هاته السوق وتأمين آليات اشتغالها.

مشاركة أكثر فعالية في تطوير الإطار التنظيمي

يفتح الإطار التنظيمي المجال أمام بعض الخيارات الاستراتيجية والسبل المتاحة لتنمية المقاولات. وبالرغم من تسجيله لبعض التطورات في السنوات الأخيرة، إلا أن سقف تطلعات المقاولات والسوق على حد سواء لا تزال مرتفعة.

ومن جهتها، ستضاعف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من جهودها الرامية إلى وضع إطار تشريعي وتنظيمي حديث ومرن ومتطور قادر على دعم وتنشيط السوق والفاعلين فيه، مع مواكبة تنزيل النصوص التنظيمية بتتبع خطوات بيداغوجية تتمثل في نشر دلائل إرشادية، وتنظيم دورات تكوينية ولقاءات منتظمة، وما إلى ذلك.

مواصلة الالتزام بتكريس الثقافة المالية

تعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل مواصلة جهودها الرامية لدعم المدخرين الحاليين وفتح سوق الرساميل بشكل أكبر في وجه العموم، وتكثيف مبادراتها فيما يتعلق بالثقافة المالية. وتتوخى الهيئة على وجه الخصوص تجويد منصاتها الرقمية لتنشر من خلالها محتوى بيداغوجي أكثر تفاعلية لتحسيس أكبر قدر من العموم.

أخيرا، ستسعى الهيئة المغربية لسوق الرساميل جاهدة لتعزيز كفاءات الفاعلين في السوق من خلال تعزيز وتوسيع نطاق منظومة التأهيل الخاصة بها، واستحداث شهادات دولية مخصصة لوظائف معينة.

المخطط الاستراتيجي 2021-2023

المرتكز الثاني

تبني إطار تنظيمي يتلائم و ضروريات الابتكار

يرتبط ضمان جاذبية وتنافسية سوق الرساميل، في منظور الهيئة المغربية لسوق الرساميل، أيضا بانفتاحه على أحدث الابتكارات في مجال الصناعة المالية مع الحفاظ على حسن سيره والسهر على حماية المدخرين والاستقرار المالي.

وتحقيقا لهذا الغرض، يتعين وضع إطار عمل آمن وإطار تنظيمي مناسب والحرص على التتبع الدقيق للمخاطر المحتملة المرتبطة بالمستثمرين. وهذا يفترض أيضا فهم التطورات المستقبلية والآفاق المفتوحة في ظل أحدث التقنيات التي تخلخل أحيانا النماذج التقليدية التمويلية والتنظيمية.

تشجيع مستمر لتطوير المنتجات المبتكرة والمستدامة

تشجع التطورات التكنولوجية الأخيرة على ظهور أشكال جديدة من التنظيم وتبرز آفاق جديدة للاستثمار. وسعيا منها لدعم وتتبع الابتكارات في القطاع المالي، تتطلع الهيئة المغربية لسوق الرساميل إلى وضع خارطة طريق مخصصة للتكنولوجيا المالية بغية تقييم الفرص وتحديد الأشكال الجديدة للمخاطر الكامنة في هذه الابتكارات.

ولئن كانت التنمية المستدامة أولوية استراتيجية على المستوى الوطني، فمن الضروري الآن دمج هذا البعد سواء على مستوى تصميم المشاريع ومبادرات التنمية أو على مستوى طرق تمويلها.

والأكيد أن المغرب سجل إنجازات ملموسة فيما يتعلق بالتمويل المستدام وهو ما ينبئ بثراء هذا القطاع بفرص الابتكار. وتثمينا لهذه الإنجازات، ستواصل الهيئة تسخير جهودها لدعم التمويل المستدام، ولا سيما من خلال تشجيع الاستثمار المسؤول اجتماعيا أو من خلال المساهمة في استحداث تصنيف للأنشطة المستدامة، على اعتبار أن إرساء أسس مالية مسؤولة من شأنه المساهمة في انتعاش اقتصادي أكثر استدامة ومرونة.

مواكبة ناجعة لتفعيل آليات اشتغال المنتجات والأسواق الجديدة

إلى جانب إحداث إطار تنظيمي ملائم للابتكار، ستنصب جهود الهيئة أيضا على تفعيل آليات اشتغال الأسواق الجديدة، مثل سوق العقود الآجلة، والمنتجات المالية المبتكرة بشكل يسمح بتنويع العرض وتحسين سيولة السوق.

أما التمويل التشاركي فسيحظى بدوره باهتمام خاص بهدف توسيع باقة الأدوات المطابقة للشريعة الإسلامية لتشمل مختلف قطاعات السوق، ونفس الشيء ينطبق على التمويل التعاوني الذي يعد كذلك أداة تمويل جديدة ورافعة حقيقية لتنمية المقاولة والشمول المالي لحاملي المشاريع الشباب.

يقظة مستمرة لرصد التطورات على الصعيد الدولي

يتطلب وضع إطار تنظيمي ملائم للابتكار تتبع تطورات السوق على الصعيد الدولي بشكل متواصل. ويبقى للهيئة المغربية لسوق الرساميل رصد التطورات المستقبلية من خلال المشاركة الفعلية في العمل الدولي وتقييم الفرص المتاحة والمخاطر التي تنطوي عليها.

كما أن التعاون الدولي من شأنه المساهمة في بناء قدرات وإغناء معارف مستخدمي الهيئة المغربية لسوق الرساميل، لا سيما من خلال المشاركة المنتظمة في البرامج التكوينية التي تنظمها الهيئات الدولية أو تنظيم برامج تبادل الخبرات والمساعدة التقنية مع الهيئات التنظيمية الأجنبية.

المخطط الاستراتيجي 2021-2023

المرتكز الثالث

تعزيز فعالية المنظومة الجديدة للرقابة من أجل حماية الادخار

سخرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل جميع جهودها لدعم الإنعاش الاقتصادي والرفع من جاذبية سوق الرساميل. وعززت يقظتها لحماية المدخرات باعتمادها مقاربة جديدة للإشراف منذ عام 2019، وهو العام الذي شهد أيضا الرفع من مستوى شفافية المُصدر بدرجة كبيرة. ويتعين حاليا ترسيخ هذه المقاربة الجديدة والاستمرار في تعزيز نزاهة وشفافية السوق، بالإضافة إلى نهج سياسة تكثيف عمليات المراقبة وتنفيذها بقدر أكبر من النجاعة، ولا سيما بالاستعانة بالتقنيات الجديدة.

تعزيز نزاهة وشفافية السوق

تتمثل المهمة الرئيسية للهيئة المغربية لسوق الرساميل في ضمان حماية الادخار المستثمر في الأدوات المالية، والسهر على ضمان شفافية ونزاهة سوق الرساميل وعلى إخبار المستثمرين. كما أن إنشاء منظومة فعالة ومتطورة للإشراف والمراقبة ستمكن من رصد خروقات السوق بشكل أفضل. سينضاف إلى كل ما سبق، إحداث برنامج لتحديث آليات المراقبة، لا سيما بالاستعانة بالتقنيات المبتكرة، من أجل تعزيز القدرات المرتبطة بإدارة البيانات وهيكلتها وتحليلها. وسيبقى توسيع نطاق منظومة المراقبة رهينا بتطورات السوق والمخاطر المرتبطة به.

ووعيا منها بكون شفافية السوق تعد عاملا رئيسيا لكسب ثقة المستثمر، ستحرص الهيئة المغربية لسوق الرساميل على الارتقاء بمستوى الحوار مع المصدرين ومواكبتهم في تواصلهم المالي وغير المالي. وسيتم تطوير أدوات جديدة لتقييم جودة التقارير الاجتماعية والبيئية و حول الحكامة بالتعاون مع جهة مرجعية دولية بهدف تحسين دقتها وفائدتها للمستخدمين. وبدورها ستبقى منظومة الشفافية والحكامة مفتوحة على أي تعديلات من شأنها حماية المستثمرين.

ورغبة منها في الحفاظ على نزاهة السوق وحسن سيره، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل برسم خارطة طريق متناغمة مع توصيات مجموعة العمل المالية لتعزيز نظام مكافحة غسل الأموال. وتدعو خارطة الطريق هذه، على وجه الخصوص، إلى إجراء عمليات مراقبة مستهدفة وتحسيس المتدخلين في السوق بضرورة احترامهم لواجبات الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال. وستبقى المخاطر الأخرى، مثل تلك المرتبطة بالفساد أو الجرائم الإلكترونية، والتي يُحتمل أن تتضخم في ظل هذه الأزمة، موضع يقظة متزايدة من قبل الهيئة.

تكثيف المراقبة وتحسين نجاعتها

عرفت عمليات المراقبة، التي تنجزها الهيئة المغربية لسوق الرساميل، في السنوات الأخيرة تطورا في أدائها بفضل اعتماد مقاربة قائمة على المخاطر وتكثيف مهام المراقبة لدى الخاضعين الراجع إلى تعزيز الموارد وإحداث مديرية خاصة تشرف على هذه الجانب.

ويبقى الهدف الآن هو القيام بعمليات مراقبة مركزة بشكل أكبر على أساس خارطة مخاطر متطورة، بالإضافة إلى رقمنة عمليات المراقبة من أجل تحسين الإجراءات، وتبسيط تبادل المعلومات، وإضفاء المزيد من المرونة في تنفيذ مهام التفتيش.

وستحرص الهيئة على الإفصاح بشكل مسبق عن الخطط السنوية لعمليات المراقبة، وكخطوة استباقية وتشاركية، ستتواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشأن الممارسات الجيدة والسيئة التي تم الوقوف عندها أثناء مهام التفتيش المواضيعية المنجزة.

المخطط الاستراتيجي 2021-2023

المرتكز الرابع

تسريع وتيرة تحديث الهيئة انسجاما مع مخططها للتحول الرقمي

تطلبت عملية التحول، التي انطلقت سنة 2016، من مؤسسة إلى هيئة رقابية، مراجعة معمقة للتنظيم الداخلي بما يتناسب مع المهام الجديدة المنوطة بالهيئة.

وتماشيا مع أفضل الممارسات الدولية، تمت مراجعة كيفيات الاشتغال، وتعزيز التفاعل مع منظومة السوق، وتحسين التواصل مع المدخرين. كما أن الهيئة، بناء على استفادتها من هذه التجربة، تعتزم توطيد المكتسبات التي حققتها على مدى السنوات الأربع الماضية، والتحلي بمرونة أكبر وحس ابتكار أعلى لمسايرة التطور السريع لمحيطها.

وتحقيقا لهذه الغاية، تولي الهيئة المغربية لسوق الرساميل اهتماما خاصا بمواردها البشرية حيث تضع مستخدميها في قلب استراتيجيتها التنموية بالموازاة مع مواصلة تحولها الرقمي.

تحسين آليات اشتغال الهيئة وتثمين الكفاءات

يدعو التنظيم الجديد للهيئة المغربية لسوق الرساميل إلى تحقيق التوازن بين تخصص وتعدد كفاءات فرق العمل، باعتباره السبيل إلى الرقي بمستوى الفعالية والمرونة.

وإصرارا منها على تعزيز ودعم طاقاتها الداخلية، وضعت الهيئة إطارا للتكوين الفعال بدمج محاور جديدة، واعتماد منظومة لتدبير التطور الوظيفي تأخذ بعين الاعتبار مهارات وتطلعات مستخدميها فضلا عن تلبية الحاجيات المستقبلية للمؤسسة.

وفي نفس السياق، ستعمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل على تحسين تواصلها الداخلي للرفع من

درجة الانخراط في المشاريع المشتركة وترسيخ ثقافة المشاركة والتميز.

تسريع وتيرة تنزيل استراتيجية التحول الرقمي للهيئة

لقد أبرز السياق الحالي أهمية الرقمنة وأتمتة العمليات في جميع القطاعات. وبعد أن شرعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في تحولها الرقمي بمناسبة إطلاق خطتها التوجيهية المتعلقة بالنظام المعلوماتي سنة 2019، تضع الهيئة نصب أعينها توسيع نطاق الرقمنة ليشمل جميع أنشطتها، إلى جانب تسريع وتيرة تجريد مساطر العمل والمبادلات من الطابع المادي، وذلك سواء على المستوى الداخلي أو في تفاعلها مع منظومة السوق.

غير أن هذا التحول الرقمي للهيئة المغربية لسوق الرساميل لا يفيد انصرافها عن ضرورة الحفاظ على سلامة وأمن المعطيات. وإدراكا منها للمخاطر المحتملة، ستتسلح الهيئة بالوسائل اللازمة للاستجابة لتحديات الأمن السيبراني وتعزيز أمن نظامها المعلوماتي، من خلال وضع خطة لضمان استمرارية الأعمال وخطة استراتيجية لتعزيز أمن النظام المعلوماتي.

الهيئة المغربية لسوق الرساميل

ⵜⴰⵍⵍⴰⵡⵜ ⵜⴰⵎⵔⵕⴰⵏⵜ ⵏ ⵓⵅⴰⵍⴰⵅ ⵏ ⵖⵜⴰⵔⵉⵏ

AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX